

علم الجرح والتعديل في نظر الدكتور طه جابر العلواني

- عرض ونقد -

The science of wound and modification in the view of Dr. Taha Jaber Al-Alwani
-View and review-

نبيل صوالح محمد¹

مصطفى حنانشة

مخبر إسهامات علماء الجزائر في إثراء العلوم الإسلامية.

مخبر إسهامات علماء الجزائر في إثراء العلوم الإسلامية.

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي - الجزائر -

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي - الجزائر -

nabilnb914@gmail.com

hanancha-mostafa@univ-eloued.dz

تاريخ الوصول 2020/03/01 القبول 2020/12/30 النشر على الخط 2021/12/15

Received 01/03/2020 Accepted 30/12/2020 Published online 15/12/2021

مخلص:

تحدثنا في هذا المقال عن نشأة علم الجرح والتعديل وأنه علم اجتهادي كغيره فيظهر فيه شيء من الخلاف لطبيعة اختلاف البشر ثم عرفنا المتقدمين والمتأخرين وخصائص كل مرحلة وإنجازاتها وأهمها مرحلتان متكاملتان وأن ما نتج عنهما ليس تضادا بل تكاملا، ثم تحدثنا عن علم الجرح والتعديل بين المنهجية والشخصية، ثم تناولنا هذا العلم بين التعقيد المنهجي والاجتهاد الشخصي، وذكرنا فيه قواعد الترجيح أو الجمع عند اختلاف المذاهب، ثم ناقشنا النقاط الثمانية التي جعلها الدكتور طه خوارما لعلم الجرح والتعديل، وهي التدليس والمذلسون، والكذب والجهالة والإقليمية والعاطفة والتقليد والمذهبية الكلامية والتلاعب بالجرح والتعديل، فبيننا فيها الأخطاء التي وقع فيها الدكتور من خلال تعريف هذه النقاط وذكرنا كلام المحدثين فيها مع التمثيل من واقع المحدثين وشرحنا وحملنا بعض الحجج التي أحتج بها الدكتور وبيننا احتمالات تفسيرها ومواقع قولها، وأنها لا علاقة لها بما حملها الدكتور عليه، وختمنا مداخلتنا بنتائج أهمها: أن الجرح والتعديل علم قائم له أصوله وقواعد مع وجود مساحة صغيرة فيها الاختلاف الناتج عن طبيعة العلوم الاجتهادية كلها، وأن الدكتور طه أراد الخير لكن عدم تمكنه من علوم الحديث عموما وعلم الجرح والتعديل خصوصا جعله يقع في أخطاء كان غنيا على أن يقع فيها وأوصينا بزيادة دراسة علوم الحديث من المصادر التطبيقية من كتب نقاد عصر الزاوية، ودراسة أفكار بعض المسلمين الجادين في نقد العلوم الإسلامية حتى نستفيد منه صوابهم ونبين خطأهم.

الكلمات المفتاحية: الجرح - التعديل - طه جابر العلواني.

Summary

In this article we talked about the emergence of the science of wound and modification and that it is a discretionary science like any other, in which there appears a difference from the nature of the difference of human beings then we defined the applicants and the late and the characteristics of each stage and its achievements and that they are two complementary stages and that what resulted from them is not contradiction but rather integration, then we talked about the science of wound and modification between the methodology and personality then we dealt with this science between the systematic disqualification and personal diligence, and we mentioned in it the rules of weighting or pluralism when Almozakin differed, then we discussed the eight points that Dr. Taha made, a paradigm for the science of wound and modification, namely fraud, frauders, lying, ignorance, and Regionalism, emotion, tradition, verbal doctrine, manipulation of the wound and modification, so we clarified in it the mistakes that the doctor made by identifying these points and we note the speeches of the speakers therein with representation from the reality of the modernists, we explained and carried some of the arguments that the doctor invokes, and we have explained the possibilities of their interpretation and areas of their relevance, and we concluded our intervention with the most important results: that wound and modification is an existing science that has its origins and rules with a small area in which the difference resulting from the nature of all discretionary sciences, and that Dr. Taha wanted goodness, but his lack of knowledge of hadith in general and the science of wound and modification in particular made him make mistakes. We recommended increasing the study of hadith sciences from applied sources from the books of critics of the tellers, and studying the ideas of some Muslims who are serious about criticizing Islamic sciences in order to benefit from their correctness and show their error.

Keywords: wound- modification- Taha Jaber Al-Alwani.

مقدمة:

الدكتور طه جابر العلواني من مواليد الفلوجة العراق سنة 1935 رجل علم وفكر فقد نهل من العراق علمه ثم واصل في مصر حيث تحصل على شهادة الدكتوراه في أصول الفقه من الأزهر الشريف حقق فيه كتاب الحصول للإمام فخر الدين الرازي، واصل تحصيله و عطاءه حتى ترأس جامعة قرطبة بفرجينيا ونائب رئيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي الذي يضم كوكبة من العلماء عبر العالم، توفي صبيحة الجمعة 4 مارس 2016 رحمه الله تعالى وهو حقيقة أشهر من أن يُعرف، وهذا العلم الكبير له مريدوه الذين يقبلون أقواله وأفكاره واجتهاداته بكل شغف كبير لذلك توجب على أهل الشريعة مناقشة الآراء وطرحها على بساط العلم كما يدعو الدكتور طه نفسه ليظهر منها الصحيح من السقيم والقوي من الضعيف، ولقد كنا نتدارس كتابه إشكالية التعامل مع السنة النبوية فوجدنا الدكتور وكأنه على غير عادته عندما كان يناقش علم الجرح والتعديل فأتى بما يحرم هذا العلم مكانته دون أن يلتفت للقائلين بعلميته، حتى خيل إلينا وكأنه يتصيد الشبهات، فقررنا أن نعرض أقواله في علم الجرح والتعديل ونناقشها بكل علمية، حتى نحكم على مدى صحة اعتراضاته أو مجانبته للصواب مدللين على كلامنا من أقوال المحدثين وتصرفاتهم العلمية التطبيقية من خلال مصنفاتهم التي تُعتبر الحكم الحقيقي في علوم الحديث بكل فروعها، وقد أسمينا مقالتنا هذه "علم الجرح والتعديل في نظر الدكتور طه جابر العلواني - عرض ونقد -"

الإشكالية:

لقد أثار كتاب إشكالية التعامل مع السنة ضجة في الأوساط العلمية، وظننا أن الأمر كالعادة وهي رفض كل جديد أو غير مألوف لكن لما تدارسنا الكتاب وجدنا الأمر يستحق دراسة ومقارنة وتحديد للناتج بعد ذلك فوجدنا أن الدكتور طرح عدة أمور منها أن علم الجرح والتعديل ليس علما ممنهجاً بل قواعد ذاتية لذلك تأخر حتى 160هـ وذكر خوارم علمية للجرح والتعديل وهي التدليس والمذلسون والكذب والجهالة والأقليلية والعاطفة والتقليد والمذهبية الفقهية والكلامية مع وجود تلاعب داخل الجرح والتعديل، فاثارت لدينا تساؤلات: هل ما يقوله الدكتور طه عن علم الجرح والتعديل منقول عن المحدثين؟ وما مدى تعميم هذا الكلام عن المحدثين وأعمالهم؟ أم هو حالات أعيان تدل على شدة احتياط المحدثين وإنصافهم بذكر ما لهم وما عليهم؟ وهل نتاج هذا العلم حقيقة نتاج مضطرب مبني على ذوات أشخاص وأفكارهم وميولاتهم؟ أم هو نتاج متناقض مبني على علم متين مقعد وممنهج؟ وغيرها من الأسئلة الجزئية التي سنحجب عنها من خلال هذا المقال.

أولاً: علم الجرح والتعديل علم اجتهادي.

1- نشأة علم الجرح والتعديل: قبل الخوض في تاريخ الجرح والتعديل نبدأ بتعريفه، الجرح لغة: الجرح مصدر جَرَحَ يَجْرَحُ جَرْحًا إذا أحدث شقا في البدن. ويُستعمل كذلك في الشق المعنوي فنقول، جَرَحَ كبرياءه أي أهانه، وجرح عواطفه أي أساء إليه بقول أو فعل يجعلان عواطفه تتألم¹، وفرق اللغويون بين الجرح والجرح. قيل: الجرح: يعني الشق في البدن، والجرح فعل الجرح نفسه لأنه مصدر

¹ - معجم تصحيح لغة الإعلام العربي، عبد الهادي أبو طالب، ج1، ص78.

جَرَحَ، فالجرح الاسم والجرح المصدر¹، وقيل: الجرح: يكون في الأبدان، الجرح: يكون باللسان في المعاني والأعراض ونحوها². واصطلاحاً عرفه الإمام ابن الأثير بقوله: «وصف متى التحق بالرأوي والشاهد سقط الاعتبار بقوله، وبطل العمل به»³.
التعديل لغة: العدل: المرضي من الناس قوله وحكمه، وهو يعدل، أي: يحكم بالحق والعدل، وعدل الشيء: نظيره⁴. وتعديل الشيء تقويمه، وتعديل الشهود أن تقول إنهم عدول⁵، وما قام في النفوس أنه مستقيم، وهو ضد الجور⁶. واصطلاحاً قد عرفه الإمام ابن الأثير بقوله: «وصف متى التحق بالرأوي والشاهد اعتبر قولهما وأخذ به»⁷

علم الجرح والتعديل: عرفه أبو ياسر الزهراني بقوله: «علم يتعلق ببيان مراتب الرواة من حيث تضعيفهم أو توثيقهم، بتعابير فنية متعارف عليها عند علماء الحديث، وهي دقيقة الصياغة، ومحددة الدلالة مما له أهمية في نقد إسناد الحديث»⁸.
 قال الدكتور طه: «مع أن الكلام في الرجال تأخر لأكثر من 160 سنة... أول من تكلم في الرجال شعبة بن الحجاج... وشعبة توفي سنة 160هـ... ثم إن التفتيش عن الرجال اختلف نوعياً من ناقد لآخر فقد سأل يعقوب ابن معين: تعرف أحداً من التابعين كان ينتقي الرجال كما كان ابن سيرين ينتقيهم؟ فقال برأسه: لا»⁹ ويبدو من خلال نقله الأخير قد ردّ نقله الأول الذي قرره، فقد فقد قرر أن التقد تأخر 160 سنة وهي سنة وفاة شعبة وكان أولى به أن يقول بدأ قبل موت شعبة بسنوات لكنه أراد التأخير لأطول مدة ممكنة، ثم جاء برواية أخرى تبين أن الجرح والتعديل كان كثيراً عند ابن سيرين الذي مات سنة 110هـ، فلماذا لم يقل الدكتور العلواني أن الجرح والتعديل تأخر حتى سنة 110؟ ولتبيين واقعية هذا القول من غيرها أقول: بداية الظهور في زمن رسول الله ﷺ، قال ابن الصلاح: «فالكلام فيه جرحاً وتعديلاً متقدماً ثابت عن رسول الله ﷺ، ثم عن كثير من الصحابة والتابعين فمن بعدهم»¹⁰، ففي حديث حفصة رضي الله عنها أنها لما قصت رؤيا أخوها عبد الله على النبي ﷺ قال: «نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل»¹¹، فكلمة نعم الرجل تركية، والتركية تعديل، وفي حديث عائشة رضي الله عنها: «أن رجلاً استأذن على النبي ﷺ، فقال: إيدنوا له، فلبس ابن العشيرة، أو لبس رجل العشيرة»¹²، فقوله «لبس رجل العشيرة» جرح، وغيرها من الأحاديث.

¹ - ينظر: لسان العرب، ابن منظور، ج2، ص557، والنهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، ج1، ص255.

² - تاج العروس من جواهر القاموس، محمد الزبيدي، ج1 ص377، وعلم الجرح والتعديل، عبد المنعم السيد نجم، ص: 54.

³ - جامع الأصول، ابن الأثير، ج1 ص126.

⁴ - العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ج2 ص38.

⁵ - مختار الصحاح، زين الدين الرازي، ج1 ص202.

⁶ - لسان العرب، ابن منظور، ج11 ص430.

⁷ - جامع الأصول، ابن الأثير، ج1 ص126.

⁸ - علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع، أبو ياسر الزهراني، ص115.

⁹ - إشكالات التعامل مع السنة، العلواني، ص: 348.

¹⁰ - مقدمة ابن الصلاح، ابن الصلاح، ص389.

¹¹ - صحيح البخاري، كتاب التهجيد، باب فضل قيام الليل، ج2، ص49، رقم: 1121.

¹² - صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب ما يجوز من اغتاب أهل الفساد والريب، ج8 ص17، رقم: 6054. وصحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب مداواة من يتقي فحشه، ج4 ص2002، رقم: 2591.

أما في عصر الصحابة رضي الله عنهم: كانت حالة الصحابة وما هم عليه من الدين والورع وكمال الخوف من الله تعالى، مما يجعلهم أبعد الناس عن الكذب، لكن رغم ذلك فقد أثر كبار الصحابة كمال التثبت والتحري في نقل آثار النبي ﷺ، وأول من احتاط في قبول الأخبار هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه¹، وسار على نهجه أغلب الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم أجمعين، وتكلم ابن عباس وأنس بن مالك، وعُباد بن الصّامت رضي الله عنهم في الرواة توثيقا وتكديبا²، وكلامهم كله كان مرتبطا برواية الأحاديث، وذكر الإمام الحاكم في المزيّن لرواة الأخبار الطبقة الأولى منهم: أبو بكر، وعمر، وعلي، وزيد بن ثابت، فإنهم عدّلوا وجرّحوا وفقّشوا عن صحة الروايات³. وها هو الإمام ابن حبان يقول: «ثم أخذ مسلكهم، واستن بسنتهم، واهتدى بهديهم فيما استنوا من التيقظ من الروايات، جماعة من أهل المدينة من سادات التابعين، منهم: سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وسالم بن عبد الله بن عمر ... فجّدوا في حفظ السنن، والرحلة فيها، والتفتيش عنها، والتفقه فيها وانتقاء الرجال، ورحل في جمع السنن جماعة بعدهم، منهم الزهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وهشام بن عروة إلا أنّ أكثرهم تيقظا، وأوسعهم حفظا، وأدومهم رحلة، وأعلامهم همّة: الزهري»⁴ فهؤلاء السادة من التابعين هم تلاميذ الصحابة في مختلف العلوم و منها الجرح والتعديل.

2-الاختلاف طبيعة العلوم الاجتهادية.

-اعترف المحدثون بوجود الاختلاف في علم الحديث كغيره من العلوم الأخرى فقد قال الإمام الترمذي: «وقد اختلف الأئمة من أهل العلم في تضعيف الرجال كما اختلفوا فيما سوى ذلك من العلم». ذكر عن شعبة أنّه ضعف أبا الزبير المكي⁵ ... وترك الرواية الرواية عنهم، ثمّ حدّث شعبة عمّن هو دون هؤلاء في الحفظ والعدالة؛ حدّث عن جابر الجعفي⁶ ... وغير واحد ممّن يُضعّفون في الحديث⁷. وعلم أصول الفقه مختلف في كثير من أبوابه⁸، وعلوم اللغة كذلك مختلف فيكثير من أبوابها وأشهرها مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة وغيرها، فإذا عيب عن علم الجرح والتعديل الاختلاف فهو وصف لأغلب العلوم الإنسانية والحكم عليها واحد.

ثانيا: مصطلحات علم الرجال بين المتقدمين والمتأخرين وأثر ذلك عن الجرح والتعديل.

قال الدكتور العلواني: «... هل هناك منهج علمي منضبط في الحكم على الرجال بالجرح أو التعديل بين المتقدمين والمتأخرين؟ وما هي المؤشرات العلمية في الوصول إلى حقيقة هذا الأمر»⁹ سنحيب عليه بتعريف المتقدمين والمتأخرين وأثر الاختلاف بينهم.

-تعريف المتقدمين والمتأخرين: أكثر من تحدّث في هذه القضية شيخنا الأستاذ الدكتور حمزة المليباري الذي بيّنها ووضّحها وضرب أمثلة على ضرورة هذا التفريق، وجعل المتقدمين هي مرحلة الرواية والمتأخرين مرحلة ما بعد الرواية، حيث قال: «مرحلة

¹ - تذكرة الحفاظ، الذهبي، ج1، ص9.

² - السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مصطفى السباعي، ج1، ص110.

³ - معرفة علوم الحديث، الحاكم، ص14.

⁴ - المجرّحين، ابن حبان، ج1، ص38، 39.

⁵ - فقد روى له السنّة، وروى عنه الكبار كالإمام مالك وغيره، ينظر تهذيب الكمال، للمزي، ج26، ص402-410.

⁶ - لم يرو له لا البخاري ولا مسلم ولا النسائي واختلف الناس فيه حتى وصل بعضهم لوصفه بالكذب، ينظر تهذيب الكمال، للمزي، ج4، ص465-471.

⁷ - سنن الترمذي، ج6، ص252.

⁸ - ينظر على سبيل المثال: ص: 18، 104، 143، 352 من المستقصى للزغالي فقط.

⁹ - إشكالات التعامل مع السنّة، العلواني، ص: 343-344.

الرّواية وأبرز خصائصها كون الأحاديث لا تتلقى من الشيوخ، ولا تُداول بين المحدثين إلا بواسطة الأسانيد، والرّواية المباشرة المتمثلة في قولهم "حدثني فلان عن فلان" إلى أن يذكروا الحديث أو الأثر. ويشهد لذلك طبيعة كتب الحديث التي ظهرت في هذه المرحلة. وهذه المرحلة ممتدة من عصر الصحابة إلى نهاية القرن الخامس الهجري على وجه التقريب لا على وجه التحديد.

فالإسناد في هذه المرحلة يشكّل العمود الفقري، عليه يتم الاعتماد في تلقي الأحاديث ونقلها، ومن هنا صار الإسناد وثيقة علمية يتجلى بها مدى صدق راوي الحديث أو كذبه، وضبطه أو خطئه ونسيانه. وبالرّواية المباشرة في تداول الأحاديث والآثار فيما بينهم قد حفظوا السّنة النبوية، وليس بالتدوين الذي قد يلجأ إليه بعض أفراد الصحابة أو كثير من الرّواة بعدهم لحفظ ما سمعوا من شيوخهم من الأحاديث وضبطها إذا اقتضت حالة ذاكرتهم ذلك.

وأما المرحلة الثانية فيمكن تسميتها بمرحلة ما بعد الرّواية، وفي هذه المرحلة آلت ظاهرة الإسناد والرّواية المباشرة إلى التلاشي لتبرز مكانها ظاهرة الاعتماد على الكتب، وذلك بعد أن أخذت الأحاديث والآثار كلّها تستقر في بطونها، حتّى أصبح الإسناد والرّواية المباشرة في هذه المرحلة أمراً نادراً يلفت الانتباه، وجلّ الكتب التي ظهرت في هذه المرحلة إنّما تنقل الأحاديث بالاعتماد على الكتب السابقة¹.

-أثر الاختلاف بين المتقدمين والمتأخرين في المصطلحات: وأثر الاختلاف ناتج عن أثر اختصاص كلّ مرحلة مهمّتها، حيث يقول الدكتور حمزة المليباري: «ففي مرحلة الرّواية توجه الأئمة نحو تنقية الأحاديث عن طريق نقد الأحاديث وأسانيدها وجرح رواها وتعديلهم، إذ يقوم تكوينهم العلمي أساساً على الرّواية المباشرة وتداول الأسانيد، حتّى تمخض ذلك عن منهج علمي فريد في نقد المرويات من الأحاديث والآثار، بل في نقد كلّ ما ينقل عن السابقين من التفسير والتاريخ والفقه وغيره من العلوم .

وأما في المرحلة الثانية فاجتهد أئمتنا من أهل الحديث وأهل الفقه والأصول في حفظ الكتب والمدونات وهي بعيدة عن جميع احتمالات التصحيف والتّحريف والانتحال؛ لأنّ هذه الكتب والمدونات التي استقرت فيها الأحاديث صارت هي المعتمدة في النقل والرّواية ، وأخذت تقوم في ذلك بدور الرّواة، وبذلك أصبحت تلك الكتب والمدونات محل عنايتهم البالغة .

ولما كان أفراد العلماء أو الوراقون عموماً في مرحلة ما بعد الرّواية يقومون بنسخ الكتب، وكان من طبيعة هذا العمل أن يقع تصحيف وتحريف فيما نسخوه، بل قد يجد المغرضون في ذلك فرص الانتحال والتدليس من أجل الإساءة إلى سمعة إمام، جاءت شروط صارمة ليتمّ لهم نقل تلك الكتب إلى الأجيال اللاحقة، دون تصحيف أو تحريف أو انتحال... وإذا كان المحدثون يسعون إلى جمع الأحاديث والآثار من شيوخهم ثمّ يصنّفونها في نهاية المطاف على ترتيب أسماء الصحابة، وهو ما يسمى في اصطلاح المحدثين "مسند" فإنّ المتأخرين في المرحلة الثانية كانوا يجتهدون في جمع الإجازات والسماعات ثمّ يقومون بتأليفها على ترتيب أسماء شيوخهم، أو على ترتيب أسماء الكتب، أو على تقديم الأصح فالأصح من الكتب².

فمرحلة الرّواية همّها حفظ الأحاديث النبوية بالأسانيد، وهمّ مرحلة ما بعد الرّواية حفظ مدونات وكتب علماء مرحلة الرّواية، فالاختلاف في الاصطلاح ناتج عن الاختلاف في المضمون الذي تتطلبه المرحلة، فهما ليسا في مورد واحد حتى يتضادا أو

¹ -ينظر: الموازنة بين المتقدمين و المتأخرين ، د. حمزة المليباري، ص52-54.

² -ينظر: المرجع نفسه، ص54-55.

يتعارض، بل هما مكملان لبعضهما، لذلك ظهرت لكل مرحلة كتبها المؤلفة فيها، ففي مرحلة الرواية كانت الكتب مسندة وأما ما بعد الرواية فالكتب منظر لفهم وحماية كتب المرحلة التي سبقتها.

وقد تحدّث المتأخرون أنفسهم عن تسليمهم للمتقدمين في أحكام التصحيح والتعليل، وفي الجرح والتعديل ممّا يدلّ على اتباع المتأخرين للمتقدمين في الحكم ولا أثر لاختلاف المصطلح الذي سيؤدي حتما لاختلاف الحكم، وهذه بعض مقالاتهم. قال الحافظ ابن حجر: «فمتى وجدنا حديثاً قد حكم إمام من الأئمة المرجوع إليهم بتعليله، فالأولى اتباعه في ذلك كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صحّحه، وهذا الشافعي مع إمامته يحيل القول على أئمة الحديث في كتبه فيقول: وفيه حديث لا يثبت أهل العلم بالحديث»¹. وينظر قول ابن كثير² وقول السخاوي³

ثالثاً: علم الجرح والتعديل بين الشخصية والمنهجية :

علم الجرح والتعديل علم قائم بذاته لأنّه يمتلك قواعد وأسساً من تبعها وصل لنفس النتائج عموماً، وقد حاول الدكتور العلواني أن يبيّن أنّ الجرح والتعديل ليس علماً، بل كلّ اختلاف بين المتقدم والمتأخر وقد سبق أن عاجلنا هذه النقطة، وأنّه ذاتي شخصي ودلّ على ذلك باختلاف التقاد بل التقاد نفسه في الحكم على الراوي وختم بخوارم المنهجية في علم الجرح والتعديل لذلك سنعالجها في النقاط الآتية.

مصطلحات علم الرجال: تحت هذا العنوان قال فضيلة الدكتور العلواني: «مصطلحات علم الرجال والتفريق بين المتقدم والمتأخر: هل يُعدّ مؤشر التفريق في استخدام المصطلحات المختلفة لعلم الرجال أثر في صياغة منهج علمي في الحكم بالتعديل والتجريح»⁴ ثمّ أتى بكلام الذهبي حيث قال: «ثمّ من المعلوم أنه لا بد من صون الراوي وستره فالحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر هو رأس سنة ثلثمائة، ولو فتحت على نفسي تليين هذا الباب لما سلم من إلا القليل، إذ الأكثر لا يدرون ما يروون، ولا يعرفون هذا الشأن، إنما سمعوا في الصغر، واحتيج إلى علو سندهم في الكبير...»⁵ لا أدري لماذا ذكر الدكتور هذه العبارة لأنّه لم يعلّق بعدها بشيء، فالإمام الذهبي يتحدث على عدم الاعتماد على الإسناد بعد الثلاثمائة لأهمّ سمعوا في صغرهم للبركة فقط أو العلو كما سبق شرح مرحلة المتأخرين أنّ عنايتهم لا علاقة لها بالإسناد بل بالكتب، فاستشهاده خارج الموضوع، ثمّ نقل الدكتور كلاماً آخر للذهبي قدّم له بقوله: «ولقد حدّد منهجه الاصطلاحي في الجرح والتعديل بقوله⁶: "أعلى العبارات في الرواة المقبولين ثبت حجة وثبت حافظ..."»⁷ وهذه اصطلاحات خاصّة بالإمام الذهبي بكتابه هذا، بل المحدثون مجموعون أنّ الرواة ثلاث طبقات¹ وباقي التقسيمات هي

¹ - النكت على كتاب ابن الصلاح، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط: 1، 1404هـ/1984م، 711/2.

² - اختصار علوم الحديث، إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: 2، ص: 95.

³ - فتح المغيب، السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة - مصر، ط: 1، 1424هـ / 2003م، 313/1.

⁴ - إشكالات التعامل مع السنّة، العلواني، ص: 343.

⁵ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، تحقيق: علي محمد الجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ط: 1، 1382هـ / 1963م، 4/1.

⁶ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، مصدر سابق، 4/1.

⁷ - إشكالات التعامل مع السنّة، العلواني، ص: 344.

داخل كل طبقة، قال السيوطي: «ألفاظ التعديل مراتب ذكرها المصنف كابن الصلاح تبعاً لابن أبي حاتم أربعة، وجعلها الذهبي والعراقي خمسة، وشيخ الإسلام ستة أعلاها بحسب ما ذكره المصنف ثقة، أو متقن، أو ثبت، أو حجة، أو عدل حافظ، أو عدل ضابط. وأمّا المرتبة التي زادها الذهبي والعراقي فإنّها أعلى من هذه، وهو: ما كُثر فيه أحد هذه الألفاظ المذكورة إمّا بعينه، كثقة ثقة، أو لا: كثقة ثبت أو ثقة... والمرتبة التي زادها شيخ الإسلام أعلى من مرتبة التكرير، وهي: الوصف بأفعل كأوثق الناس وأثبت الناس»² فوصف الرواي بأوثق على قول ابن حجر، أو ثقة ثقة على قول الذهبي والعراقي أوثق على رأي ابن أبي حاتم وابن الصلاح هي في الحقيقة مرتبة واحدة لكن قد تختلف عبارة الناقد مرة على مرة في المقارنة فقد يصفه بأوثق الناس أو عند ردة فعل وهو نفسه قد يصف بثقة فقط، فيه حقيقة استقراء ألفاظ أطلقت من قبل النقاد في أزمنة مختلفة على أشخاص مختلفين أو أنفسهم فعُدّ من جاء بعدهم وجعلها مرتبة و الحقيقة أن الجرح والتعديل مجالات، فمن قيلت فيه تلك الألفاظ طلبها فهو يحتج بحديثه ولو انفرد وقال ابن أبي حاتم: «ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى وإذا قيل للواحد إنه ثقة أو متقن ثبت فهو ممن يحتج بحديثه»³ فما عمل الذي تأخروا إلا جمع الألفاظ التي أطلقت لذلك قال السيوطي بعد ذكر كلام من سبقه: «قلت: ومنه، لا أحد أثبت منه، ومن مثل فلان، وفلان لا يُسأل عنه، ولم أر من ذكر هذه الثلاثة، وهي في ألفاظهم»⁴

علم الجرح والتعديل بين التعقيد المنهجي والاجتهاد الذاتي.

جعله الدكتور عنواناً وجاء بعدة فقرات سنحاول نقل أهمّها ومناقشتها في ضوء علو الحديث، فقال: «من الملاحظ أنّ النقاد الكبار كثيراً ما يقع منهم اختلاف الحكم- بل حكم الواحد منهم- في الراوي الواحد، فيلجأ المتأخرون إلى حمل جملة كبيرة من مصطلحاتهم على غير معانيها المشهورة عندهم، المقررة بينهم من أجل نفي الاختلاف بين معنى كلمات النقاد...»⁵ في هذه الفقرة عدّة مغالطات أولها: وصف الاختلاف الواقع في الحكم على الراوي كثيراً بين النقاد أو الناقد نفسه، وهو نفسه بعد قليل سيذكر كلام الذهبي أنّه يحيى بن معين والدراقيطني الذي نسب إليهما الاختلاف الظاهر⁶، أنّ المتأخرين يحملون الكلام ما لا يُحتمل لنفي الاختلاف، تمنيت لو أنّ الدكتور ضرب أمثلة، والذي أعلمه أنّ المتأخرين يذكرون الظروف أو تغيير الأحكام و أغلب عمل المتأخرين الجمع الممكن وفيه يتم ذكر المناسبات أو الإطلاق والتخصيص وغيرها أمّا حمل الكلام بعضه على بعض رغم عدم احتمالها فكلام لا أساس له من الصحة، وسأذكر بعض الأسس التي سطرها المتأخرون للجمع أو الترجيح في كلام الناقد الواحد في نفس الراوي، بعد التثبت من صدور الكلام عن نفس الإمام في راو واحد، علينا أن نأخذ بتطبيق بعض القواعد التي ذكرها المحدثون، قال السخاوي: «إذا كان من قائل واحد، كما يتفق لابن معين وغيره من أئمة النقد، فهذا قد لا يكون تناقضاً بل نسبياً

¹ - ينظر: رسالة في فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار وحقيقة السنن، محمد بن إسحاق بن منده، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفيرواني، دار المسلم - الرياض، ط: 1، 1414هـ، ص: 68-80. وشرح نخبة الفكر، علي القاري، دار الأرقم، لبنان بيروت (د.ت)، ص: 725-730.

² - تدريب الراوي في شرح تقريب التواوي، السيوطي، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفارابي، دار طيبة، 405-404/1.

³ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، ط: 1، 1271 هـ 1952 م، 37/2.

⁴ - تدريب الراوي في شرح تقريب التواوي، السيوطي، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفارابي، دار طيبة، 405/1.

⁵ - إشكالات التعامل مع السنّة، العلواني، ص: 345.

⁶ - المرجع نفسه، ص: 346.

في أحدهما، أو ناشئا عن تغير اجتهاد، وحينئذ لا ينضبط بأمر كلي، وإن قال بعض المتأخرين إن الظاهر أن المعمول به المتأخر منها إن عُلِمَ، وإلا وجب التوقف»¹، ويفهم من كلام السخاوي:

1 - أن الجمع بين القولين لابد أن نبذل وسعاً كبيراً لتحقيقه.

2 - فنقبل فيه التحوز والتأويل أكثر من غيره².

3 - أو نأخذ بآخر الأقوال كما نفعل في النسخ إن علمنا القول المتأخر منهما، فلعلّ المزكي تغير اجتهاده فقال حكما جديدا.

4 - أو نرجح بين القولين إذا لم نتمكن من الجمع أو معرفة المتأخر من القولين ونستعين بمجموعة من القرائن:

- ككثرة الناقلين لأحد القولين عن ذلك الإمام المزكي.

- ترجيح ما نقله أوثق تلاميذ ذلك الإمام عنه وأعرفهم به وبأقواله وأحكامه.

- ترجيح ما نقله آخر تلاميذ ذلك الإمام أخذاً عنه.

- ترجيح ما يوافق من قوله بقية الأئمة، خاصة إذا كانوا من أقرانه في العلم والطبقة.

5 - فإن لم نتمكن من هذا كله؛ نتوقف عن العمل بهما جميعاً³.

يلاحظ ممّا سبق أنّ الترجيح هو الأكثر وإذا استحال الأمر توقفنا في قبول الحكم أليس هذا علما ومنهجاً يراعي القواعد العقلية المحتملة ويستقصيها ثمّ يحكم. ثمّ قال: «بل قد يصل الأمر إلى أن يكون أحد حكمي الناقد غير متأثر بغير حال الراوي في الرواية ويكون الحكم الآخر متأثراً بحال السائل أو المجلس أو غير ذلك مثل أن يكون السائل مشدداً في سؤاله، فيظهر أثر ذلك على جواب من سألته، علي بن المديني. قال: سألت يحيى بن سعيد عن محمد بن عمرو بن علقمة، فقال: تريد العفو، أو تشدد؟ فقلت: لا، بل أشدد. فقال: ليس هو ممن تريد: كان يقول: أشياخنا أبو سلمة ويحيى بن عبد الرحمن بن حاطب». ⁴ فتفسير هذه المقولة أنّ يحيى بن سعيد حكم على ابن عمرو بأنه ليس ممّا يعتمد عليه بسبب جمع الشيوخ وليس معنى ذلك أنّ يحيى القطان أجاب علي بن المديني تشدداً، ولو عفى لقال ثقة، بل أراد أنّ محمد بن عمرو لا يصلح للحلال والحرام بل يصلح لما دونها كما قال عباس الدوري: «سمعت أحمد بن حنبل وذكر محمد بن إسحاق فقال: أمّا في المغازي وأشباهه فيكتب وأمّا في الحلال والحرام فيحتاج إلى مثل هذا - ومدّ يده وضم أصابعه»⁵ ثمّ ذكر كلام الخطيب البغدادي الذي هو حالات أعيان من تشدد بعض النقاد أو لمعالجة قضية خارجة عن الحديث بل عدم الأخذ عنه تربية له و ليس طعنا في مروياته و هي قد رويت من غير طريقه أو زيادة تثبت في حاله من باب الاحتياط. ثمّ ذكر كلام الباجي في التنبيه على سبب اختلاف الحكم من الناقد من اختلاف السؤال لذلك الناقد، وختم بقول حسان عبد المنان الذي ذكر اختلاف ثمرات سبر المرويات بين النقاد لاختلاف المقاييس، وهذا الكلام الأخير ليس

¹ - فتح المغيث، السخاوي، ج 1، ص 288.

² - ينظر: خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل، الشّريف العوني، ص 34.

³ - ينظر: خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل، الشّريف العوني، ص 35.

⁴ - إشكالات التعامل مع السنّة، العلواني، ص: 346.

⁵ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند دار إحياء التراث العربي - بيروت لبنان، ط: 1، 1271 هـ 1952 م،

موجودا بهذه الكيفية بل الاختلاف قد يقع لكن في القليل من مرويات الراوي مع توافق المقاييس لكن قلة أو كثرة المعلومات هي الفصل، وتظهر في التفرد أو المتابعة والموافقة أو المخالفة.

وختم كلامه بملاحظات¹ فحواها أن الحكم على الراوي يفترض أن يكون منضبطا لوضوح أحوال الترواة من البداية، والحقيقة التي أغفلها الدكتور أن السؤال عن العدالة الدينية كان لا يطرح لغلبة العدالة في مجتمع الصحابة وجزء من عصر التابعين، أما الأحاديث والحكم عليها فكان من أول عهد كما كانت السيدة عائشة تستدرك على الصحابة و تردّ وتصحّح.²

-خوارم المنهجية في علم الجرح والتعديل. ذكر هذا العنوان ليبين أن علم الجرح والتعديل ليس علما بل مخروم، وسنناقش النقاط التي ذكرها واحدة واحدة.

1-التدليس والمدلسون: بدأ بتعريفه لغة فقال: «هو المخادعة وإخفاء العيب»³ ولما ترجع لمعاجم اللغة تجد أن أصل التعريف هو الستر وليس المخادعة المقصودة لكن الدكتور اقتصر على واحد منها وهو نوع من التدليس الذي ذمّه ليوهم القارئ أنه اتفاق بين أهل اللغة، قال ابن فارس: «الدال واللام والسين أصل يدل على ستر وظلمة... ومنه التدليس في البيع، وهو أن يبيعه من غير إبانة عن عيبه، فكأنه خادعه وأتاه به في ظلام»⁴.

والتدليس في الحديث مجاز، أما الاصطلاح فعرفه الدكتور العلواني بقوله: «هو أن يقوم الراوي بستر عيب بروايته فيخدع السامع، وهو كما يبدو نوع من الكذب الماكر»⁵.

- تعريف التدليس عند المحدثين يختلف عن تعريف الدكتور: قال ابن دقيق: «وهو أن يروي الراوي حديثا عن من لم يسمعه منه، فإن كانت صيغة روايته تقتضي سماعه منه نصّا فهذا كذب لا يسمّى بالتدليس وإن لم يقتض ذلك نصّا كما كان المتقدمون يقولون "فلان عن فلان" ولا يقولون "أخبرنا" ولا "حدثنا" وكذلك إذا قال "قال فلان" أو "روى فلان" أو غيرها من الألفاظ التي لا تصرّح باللقاء فهذا هو التدليس»⁶ فانظر كيف فرق ابن دقيق بين التدليس والكذب، وأما الدكتور فقد جعله قسما من الكذب.

- غفلة الدكتور عن دقائق علم الحديث: والأمر الذي أغفله الدكتور العلواني ولو تنبه إليه لما طرح الموضوع وهو ما التقيصة التي تنتج عن التدليس فهي الانقطاع في السند، والسند له حالتان:

أ- أن يكون متابعا فلا إشكال لأن الخوف قد زال لحيء الحديث من جهة أخرى وهذه صفة أغلب الروايات، ب- أن يكون السند فردا وفيه انقطاع، والانقطاع عند المحدثين ضعف وعند الفقهاء ليس ضعفا، فقد لخص الإمام أبو داود السجستاني أقوال العلماء في المراسيل فقال: «وأما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى مثل سفیان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي حتى

¹ - ينظر: إشكالات التعامل مع السنة، العلواني، ص: 348.

² - ينظر: الإجابة لما استدركت عائشة على الصحابة، الزركشي، تحقيق وتخريج: د. رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي القاهرة مصر، ط: 1، 1421 هـ - 2001 م.

³ - ينظر: إشكالات التعامل مع السنة، العلواني، ص: 349.

⁴ - معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر: 1399 هـ - 1979 م، 2/296.

⁵ - ينظر: إشكالات التعامل مع السنة، العلواني، ص: 349.

⁶ - الاقتراح في بيان الاصطلاح، ابن دقيق العيد، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ص: 20.

جاء الشافعي فتكلم فيها وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره رضوان الله عليهم فإذا لم يكن مسند غير المراسيل ولم يوجد المسند فالمرسل يحتج به وليس هو مثل المتصل في القوة¹ وقد أحتج الإمام مالك المحدث الفقيه بالمراسيل والبلاغات التي لا سند لها وموطأه خير شاهد.

-ملاحظة: والحديث قد يكون ثابتاً عن الشيخ لكن الذي روى عنه لم يسمع منه هذا الحديث خصيصاً إنما عمل المحدثين زيادة في الاحتياط، الزيادة في الاحتياط نقصها ليس عيباً، مثاله: قال عليّ: «سمعت يحيى يقول: قال التيمي: ذهبوا بصحيفة جابر إلى الحسن، فرواها، وذهبوا بها إلى قتادة، فرواها وأتوني بها، فلم أروها»² فالصحيفة ثابتة لكن منهم من رواها وهو لم يسمع الصحيفة من صاحبها ومنهم من امتنع.

-انشار التدليس وعسر الكشف عنه: ثم قال الدكتور: «وبرغم انتشار التدليس بصورة مخيفة بين الرواة عامة»³ ثم راح يلوم المحدثين على تقليل عدد المدلسين في كتب التراجم وأنكر أن يكون العدد الذي أخبروا به عدداً حقيقياً واستدل بأحداث أعيان وعممها، ثم قال أن التدليس عسير الكشف عنه⁴ وآسف للدكتور لما حشر نفسه في فن لا يتقنه جاء بالعجائب، فالمحدثون يهتمون بالمرويات بعد ثبوت عدالة الراوي، فالمدلس يخرجون له ما انتفى فيه تدليسه ويتركون ما دلّسه، فعلم الحديث قاعدته العامة لكل حديث نقده الخاص، أما دعوة انتشار التدليس فهذا بجانب للصوص فالذين نقل عنهم أن المدلسين كثر كيف جاز لهم التحمل عن المدلسين كشعبة مثلاً فقد روى عن الكوفيين المدلسين⁵

-من هم المدلسون: قال الحاكم: «أن أهل الحجاز والحرمين، ومصر والعوالي، ليس التدليس من مذهبهم، وكذلك أهل خراسان، والجلال وأصبهان، وبلاد فارس، وخوزستان وما وراء النهر لا يعلم أحد من أئمتهم دلس، وأكثر المحدثين تدليسا أهل الكوفة، ونفر يسير من أهل البصرة، فأما مدينة السلام بغداد»⁶ ففيها المدلس وغيره وقد عدّهم طبقة طبقة، فهذا محصلة كلام أهل الحديث عامة، وتطبيقاً لهم في كتب الرواية خير شاهد، لكن الدكتور روى بعض الحوادث فظنّها تشمل كلّ الرواة وكلّ المرويات، ولو كانت كذلك ما ظهرت دقة المحدثين في الانتقاء، وقد كثر التأليف عن المدلسين وأحصوهم والكتب في هذا الباب مشهورة.

-سهولة كشف التدليس: وأما الكشف عن التدلي لكل حديث فأمر سهل عند المحدثين الكبار فقد قال الحاكم: «إلا أن المتبحر في هذا العلم يميز بين ما سمعه، وما دلّسوه»⁷ وكتب الجرح والتعديل والعلل تبين سهولة اكتشاف أمر التدليس عند المحدثين وأهمّ أنهم لا يغترون بأن فلاناً ابن فلان، قال عبد الرحمن بن مهدي: «كان عند مخزومة كتب لأبيه لم يسمعها منه»⁸ وكذلك كلّ من

¹ - رسالة أبي داود لأهل مكة، أبو داود، محمد الصباغ، الناشر: دار العربية، بيروت لبنان، ص: 24-25.

² - معرفة علوم الحديث، الحاكم، تحقيق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 2، 1397هـ - 1977م، ص: 110.

³ - ينظر: إشكالات التعامل مع السنّة، العلواني، ص: 349.

⁴ - ينظر: إشكالات التعامل مع السنّة، العلواني، ص: 349-350.

⁵ - ينظر: تهذيب الكمال، للمزي، تحقيق: د. بشار عواد، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: 1، 1400 - 1980م، 486-480/12.

⁶ - معرفة علوم الحديث، الحاكم، مصدر سابق، ص: 110.

⁷ - معرفة علوم الحديث، الحاكم، مصدر سابق، ص: 110.

⁸ - المصدر نفسه، ص: 110.

روى عن شيخ قال عليّ: «الحكم عن مِقْسَم، عن ابن عباس إنّما سُمِعَ منه أربعة أحاديث والباقي كتاب»¹ وقال شعبة: «لم يسمع إبراهيم النخعي من أبي عبد الله الجدليّ حديث خزيمه بن ثابت في المسح»² فهذه دقة متناهية في تحديد الأحاديث المسموعة من غيرها ولو كان حديثا واحدا، وقال عليّ بن المدينيّ: «إبراهيم النخعيّ لم يلق أحدا من أصحاب النّبيّ ﷺ قلت له فعائشة قال هذا شيء لم يروه غير سعيد بن أبي عروبة عن أبي معشر عن إبراهيم وهو ضعيف وقد رأى أبا جحيفة وزيد بن أرقم وابن أبي أوفى يعني عبد الله ولم يسمع منهم»³ فهذا الكلام كالقاعدة أنّ فلانا لم يسمع من الصحابة وإن كان قد رأى بعضهم، فلم يغتروا بأنّ عمره أدركهم أو ثبت أنّه رآهم، بل الحكم هل سمع منهم أم لا؟ وهذا يتطلب قرائن تدلّ على ذلك.

2-الكذب. ذكر الدكتور قول شعبة: «ما أعلم أحدا فتش الحديث كتفتيشي، وقفت على أنّ ثلاثة أرباعه كذب.»⁴ يريد الدكتور الدكتور من إيراد هذا القول:

- أنّ ثلاثة أرباع السنّة مكذوبة.

- أنّ الكذب كثير جدا.

-الكذب من عهد النّبي وأصحابه واحتجّ بأمر منها: قول عثمان بن عفان رضي الله عنه: «إنّ ناسا يتحدّثون عن رسول الله ﷺ أحاديث لا أدري ما هي؟»⁵ ويقول معاوية: أمّا بعد، فإنّه بلغني أنّ رجلا منكم يتحدّثون أحاديث ليست في كتاب الله، ولا تُؤثّر عن رسول الله ﷺ، فأولئك جهّالكم، فإياكم والأمانيّ التي تُضللّ أهلها، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنّ هذا الأمر في قريش لا يعاديهم أحد، إلّا كبّه الله على وجهه، ما أقاموا الدّين»⁶ وحديث أنس رضي الله عنه لما سأله عاصم: «إنّ فلانا يزعم أنّك قلت بعد الرّكوع! فقال: كذب»⁷، ويقول ابن عبد البر: «فهذا محمود بن لبيد يحكي عن جماعة أنّهم حدّثوه عن عبد الله بن جعفر بما أنكره ابن جعفر ولم يعرفه بل عرف ضده وهذا في زمن فيه الصحابة فما ظنك بزمن بعدهم»⁸

-مناقشة الدكتور:

-قول شعبة: وفيه عدّة احتمالات:

- خرج مخرج المبالغة كعادته فهو يقصد أنّي فتشت ولم أكن أظن أنّ الكذب لهذه الدّرجة.

¹ - معرفة علوم الحديث، الحاكم، مصدر سابق، ص: 110.

² - المراسيل، ابن أبي حاتم، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: 1، 1397هـ، ص: 8.

³ - المصدر نفسه، ص: 9.

⁴ - سير أعلام النبلاء، الدّهلي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: 3، 1405 هـ / 1985 م، 226/7.

⁵ - صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، كتاب الطّهارة، باب فضل الوضوء و الصّلاة عقبه، 207/1.

⁶ - صحيح البخاري، محمّد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمّد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمّد فؤاد عبد الباقي)، ط: 1، 1422هـ، كتاب المناقب، باب مناقب قريش، 179/4.

⁷ - صحيح البخاري، محمّد بن إسماعيل البخاري، كتاب الجزية، باب دعاء الإمام على من نكث العهد، 100/4.

⁸ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، عام النّشر: 1387 هـ، 54/1.

-مقصوده أنّ الطّرق هي المكذوبة وليست المتون، بل هي ثابتة بطرق أخرى.
-فيه أنّ النّقاد يفشون ويدققون وأنّهم نظفوا السنّة من الكذب، فلو كان الدّكتور منصفا لقال أنّ شعبة نظّف السنّة كغيره من النّقاد، وكشفوا زيف الكذّابين، لكنّه حمل الخبر علي السّلب فقط.

-أنّ الكذب كثير: هذه تحتاج إحصاء وليس تعميم أقوال، والذي نعرفه من عمل المحدثين أنّهم أحصوا الكذّابين، وأسقطوا عدالتهم بالمرّة ولم يتشاغلوا برواياتهم. قال الإمام مسلم: «فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث مُتهمون، أو عند الأكثر منهم، فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم...وعبد القدّوس الشّاميّ، ومحمّد بن سعيد المصلوب... وأشباههم ممّن أنّهم بوضع الأحاديث، وتوليد الأخبار " وكذلك، من الغالب على حديثه المنكر، أو الغلط أمسكنا أيضا عن حديثهم»¹ وهذا عمل المحدثين أنّه لا يتشاغلون برواية الكذّابين إلا على سبيل التّبيين وما أجمل ما قاله القاضي عياض: «اعلم أنّ الكذّابين على ضربين: ضرب عُرفوا بذلك في حديث النّبي ﷺ وهم على أنواع: منهم من يضع عليه ما لم يقله أصلاً؛ إما ترائفاً واستخفافاً كالزّنادقة وأشباههم، ممّن لم يرع للدين وقاراً، أو حسبة بزعمهم وتديناً، كجهلة المتعبدة الدّين وضعوا الأحاديث في الفضائل والرّغائب، أو إغراباً وسمعة، كفسقة المحدثين، أو تعصباً واحتجاجاً كدعاة المبتدعة ومتعصبي المذاهب، أو اتباعاً لهوى أهل الدّنيا فيما أرادوه، وطلب العذر لهم فيما أتوه. وقد تعيّن جماعة في كلّ طبقة من هذه الطبقات عند أهل الصّنع وعلم الرّجال. ومنهم من لا يضع متن الحديث، ولكن رعا وضع للمتن الضّعيف إسناداً صحيحاً مشهوراً. ومنهم من يقلب الأسانيد أو يزيد فيها ويتعمّد ذلك؛ إمّا للإغراب على غيره، أو لدفع الجهالة عن نفسه. ومنهم من يكذب فيدعي سماع ما لم يسمع ولقاء من لم يلق، ويحدّث بأحاديثهم الصّحيحة عنهم. ومنهم من يعمد إلى كلام الصّحابة أو غيرهم وحكم العرب والحكماء فينسبها للنّبي ﷺ فهؤلاء كلّهم كذّابون متروكو الحديث. وكذلك من تجاسر بالحديث بما لم يحقّقه ولم يضبطه أو هو شاك فيه. فلا يُحدّث عن هؤلاء ولا يُقبل ما حدّثوا به ولو لم يكن منهم ممّا جاءوا به من هذه الأمور إلا المرّة الواحدة، كشاهد الزّور إذا تعمّد ذلك سقطت شهادته.

واحتلّف: هل تقبل في المستقبل إذا ظهرت توبته أو زادت في الخير حالته؟
والصّنف الآخر من لا يستجيز شيئاً من هذا كلّ في الحديث ولكن يكذب في حديث النّاس، قد عرف بذلك. فهذا أيضاً لا يقبل حديثه ولا شهادته، قاله "مالك" وغيره، وتنفعه التّوبة، ويرجع إلى القبول.² هذا التّفصيل لما يطلقه المحدثون على أنّ فلاناً كذّاباً أوسع ممّا يتصوّر الدّكتور، وهذا الكلام جاء نتيجة البحث و التّفشيش والاستقراء لجميع الحالات ومن وقع في واحدة منهم سقط حديثه، فكيف للدّكتور أن يهول من انتشار ظاهرة الكذب وكأثما مرّت على المحدثين دون علمهم، وتعجبنا مقولة ابن المبارك لما قيل له: «هذه الأحاديث الموضوعة! قال: يعيش لها الجهاذة»³. والمؤلفات في الأحاديث المعلولة والموضوعة وكتب التّراجم خير دليل على ذلك.

¹ - صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، مصدر سابق، 6/1.

² - المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، التّووي، النّاشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت ط: 2، 1392هـ، 126/1.

³ - فتح المغيبي، السّخاوي، 319/1.

- أن الكذب كان من عهد النبي ﷺ والأصحاب: أما حديث عثمان رضي الله عنه فهو في باب الطهارة يردّ بها على الذين يروون أحاديث تمتع مغفرة الذنوب أو ما شابه، ولم يكذبها عثمان رضي الله عنه بل لعله لم يسمعها ولم يجمع بينها وبين الأحاديث التي سمعها من رسول الله ﷺ كحديث الوضوء، فيبدو أنه لا علاقة لها بالكذب.

أما حديث معاوية رضي الله عنه فهو في حكم شرعي بخصوص الإمامة من قريش أم لا والذي يتبين أنه لا يقصد أحاديث النبي ﷺ لأنه قال: «يتحدثون أحاديث ليست في كتاب الله، ولا تؤثر عن رسول الله ﷺ» أي ليس لهم حجة لا من كتاب ولا سنة وليس أنهم يضعون الأحاديث.

أما حديث أنس: لما سأله عاصم: «إن فلانا يزعم أنك قلت بعد الركوع! فقال: كذب»¹، فمن العلماء من حمّله على الخطأ أي أخطأ² أما حمّله على الكذب المعروف فليس شرطاً، قال الإمام المزري: فقال: «الكذب عند الأشعرية الإخبار عن الأمر على ما ليس هو به»³

أما ما نقله ابن عبد البر: «فهذا محمود بن لبيد يحكي عن جماعة أنهم حدّثوه عن عبد الله بن جعفر بما أنكره ابن جعفر ولم يعرفه بل عرف ضده وهذا في زمن فيه الصحابة فما ظنك بزمن بعدهم»⁴ فهذا الكلام خاصّ بالقصاص الذين حدّث منه المحدثون وليس بكلّ الرواة، قال شعبة: «أذهب فإننا لا نُحدّث القصاص قال: فقلت له: لم يا أبا بسطام؟ قال: يأخذون الحديث منّا شبرا فيجعلونه ذراعاً»⁵

3- الجهالة: لقد أورد الدكتور أقوال بعض العلماء وتصرفاتهم في الحكم على الراوي بالجهالة أو لا، وحكم تبعاً لذلك على أنّ المعايير مختلفة في التجهيل ورفع من زمن لآخر ونتج عنه تبدل الحديث من صحيح إلى ضعيف أو العكس وأحتج بمقولات⁶:
- إنّ الجهالة ترتفع عند الإمام أحمد برواية أحد الأئمة عنه، وأعتز بفعل الثوري مع الكلبي، وابن المبارك وتركهم، ثمّ جاء بكلام ابن رجب الذي يقول فيه: «إنّ رواية الثقة عن الرجل لا تدلّ على توثيقه، فإنّ كثيراً من الثقات رووا عن الضعفاء كسفيان الثوري وشعبة وغيرهما»⁷ وتعجب من الإمام أحمد كيف يحكم بتوثيق الراوي إذا روى عنه الأئمة ثمّ يقول: «كان عبد الرحمن أولاً يتساهل في الرواية عن غير واحد، ثمّ تشدّد بعد، وكان يروى عن جابر، ثم تركه»⁸ وعمل أحمد نفسه في روايته عن الضعفاء والكذّابين.

¹ - صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، كتاب الجزية، باب دعاء الإمام على من نكث العهد، 100/4.

² - فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر، الناشر: دار المعرفة بيروت، 1379هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصحّحه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، 490/2.

³ - المعلم بشرح مسلم، محمد بن علي للمازري، تحقيق محمد الشاذلي التيفر، الدار التونسية للنشر تونس 1987م، الفقرة 4، 273/1.

⁴ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، عام النشر: 1387هـ، 54/1.

⁵ - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، 164/2.

⁶ - ينظر: إشكالات التعامل مع السنة، العلواني، ص: 353-354.

⁷ - شرح علل الترمذي، ابن رجب، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار - الرّقاء - الأردن، ط: 1، 1407هـ/1987م، 376/1.

⁸ - شرح علل الترمذي، ابن رجب، مصدر سابق، 377/1.

-مناقشة الدكتور العلواني: اختلاف وضع الشروط لرفع الجهالة مردّه إلى جزئيات وكميات وتطبيق وتنظر، فالكليات قالوا ترفع الجهالة بأحد:

-الشهرة المشهور عدل لا شرط فيه عدد الرواة عنه.

-تنصيب أحد الأئمة سواء كان التنصيب بالتوثيق أو التحريج.

-بتعدد الرواة: قال البزار: «وإنما تُرتفع جهالة المجهول إذا روى عنه ثقتان مشهوران»¹

- النظر لتلميذ الراوي: قال يعقوب بن شيبة: «قلت ليحي بن معين: متى يكون الرجل معروفا؟ إذا روى عنه كم؟ قال إذا روى عن الرجل مثل ابن سيرين والشَّعبي، وهؤلاء أهل العلم فهو غير مجهول، قلت فإذا روى عن الرجل مثل سماك بن حرب وأبي إسحاق؟ قال هؤلاء يروون عن مجهولين»²

فالدكتور لم يتعرّض لمسألة الجهالة على أصولها بل جعل الوسائل المتعددة لرفع الجهالة متضادة وكأَنَّها تواردت في موطن واحد بل هي متكاملة ينظر للراوي أي الوسائل تصلح لرفع الجهالة عنه، نطبق الأولى فإن لم نجد نزل للتي بعدها وهكذا.

أما واقع تحمل الأئمة عن الضعفاء، فالمحدثون يعلمون من يفعل ذلك فلا يعتمدوه في رفع الجهالة ومن لا يفعل ذلك فلا يروي إلا عن ثقة كالإمام مالك³ فيعتمدوا روايته أنَّها رافعة للجهالة والدكتور قد نقل الشَّطْر الأخير من كلام أحمد: «إذا روى الحديث عبد الرحمن بن مهدي عن رجل، فهو حجة، ثم قال: كان عبد الرحمن أولا يتساهل في الرواية عن غير واحد، ثم تشدّد بعد، وكان يروي عن جابر، ثم تركه.» أي أن آخر ما استقر عليه عبد الرحمن التشدد في الرواية أي لا يروي إلا عمن يعرف وعليه فروايته عن الراوي تفيد.

وأعجبه قول ابن رجب: «إنَّ رواية الثقة عن الرجل لا تدلّ على توثيقه، فإنَّ كثيرا من الثقات رووا عن الضعفاء كسفيان الثوري وشعبة وغيرهما»⁴ في إطلاق عدم فائدة رواية الثقة عن الراوي لأنّه في صالحه ولم يذكر قول ابن رجب بعد إيراد قول لابن معين: «إذا روى عنه كم؟ قال إذا روى عن الرجل مثل ابن سيرين والشَّعبي، وهؤلاء أهل العلم فهو غير مجهول، قلت فإذا روى عن الرجل مثل سماك بن حرب وأبي إسحاق؟ قال هؤلاء يروون عن مجهولين»⁵ قال ابن رجب: «هذا تفصيل حسن»⁶

أما إظهار أنَّ قول الإمام أحمد بانتفاع الراوي إذا روى عنه إمام يناقض فعله بالرواية عن الضعفاء فلم يفهم الدكتور أنَّ الأول يختلف عن الثاني فالأول من باب رفع الجهالة عن الراوي الذي تفرد إمام بالرواية عنه، والثاني بالرواية عن الضعفاء المشهورين بالضعف لأنَّ لرواية حديثهم أغراض أخرى ليست رفع الجهالة.

¹ - نصب الرّاية، الزيلعي، ج2 ص39. وينظر: قول الدّارقطني في سننه قطن كتاب الحدود والديات، ج3 ص94. وقول الخطيب في الكفاية له، ص: 88-89. وقول ابن الصّلاح في مقدمته، ص: 112.

² - شرح علل الترمذي، ابن رجب، 378/377/1.

³ - شرح علل الترمذي، ابن رجب، مصدر سابق، 377/1.

⁴ - شرح علل الترمذي، ابن رجب، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن

ط: 1، 1407هـ/1987م، 376/1.

⁵ - المصدر نفسه، 378/377/1.

⁶ - المصدر نفسه، 378/1.

أغراض الرواية عن الضعفاء:

1- معرفة الضعيف: فقد يكتبون مرويات الضعيف ليعرفوا ضعفها ولولا كتابته ما تبين، قال الإمام سفيان الثوري: «إني أحب أن أكتب الحديث على ثلاثة أوجه... وحديث رجل ضعيف أحب أن أعرفه ولا أعاباً به»¹

2- للاعتبار بمرويات الراوي: المحدثون خلال تحمّلهم يستوعبون خلال تحمّلهم كلّ المرويات، حتّى يعرفوا الشيخ وشيوخه ومن شاركه؛ فتابعه أو خالفه، أو تفرد بذلك، قال الإمام سفيان الثوري: «إني أحب أن أكتب الحديث على ثلاثة أوجه... وحديث رجل أكتبه فأوقفه لا أطرحه ولا أدين به»²، وقال الإمام أحمد: «ما حديث ابن لهيعة بحجة، وإني لأكتب كثيراً مما أكتب لا اعتبر به ويقوى بعضه بعضاً»³.

3- الأخذ به في غير الحلال والحرام: فعمل المحدثين جواز سماع أحاديث الضعفاء ثم روايتها خاصة في أبواب الزهد والترغيب والقصص والتاريخ⁴، قال سفيان الثوري: «لا تأخذوا هذا العلم في الحلال والحرام إلا من الرؤساء المشهورين بالعلم، الذين يعرفون الزيادة والنقصان، ولا بأس بما سوى ذلك من المشايخ»⁵، وقال ابن معين: «في زياد البكائي: لا بأس به في المغازي، وأمّا في غيرها فلا»⁶. وقد بوّب ابن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل تحت عنوان: باب في الآداب والمواظع إنّها تحتل الرواية عن الضعاف⁷، وحشد لها الأقوال فهي تعني أنّ هذا العمل كان عرف المحدثين.

4- الإقليمية: ذكر فيها الدكتور⁸ قول وكيع: «لا نعدل بأهل بلدنا أحداً»⁹ وقول سفيان بن عيينة: «من أراد الإسناد والحديث المعروف الذي تسكن إليه القلوب فعليه بحديث أهل المدينة»¹⁰ وبقول الزهري: «ما رأيت قوماً أنقض لعرى الإسلام من أهل مكة»¹¹ وسئل ابن مهدي: «قالوا فالشّام قال فنفض يده»¹²

- مناقشة الدكتور: لو أتى الدكتور بأثر الإقليمية في أنّ العلماء يقبلون حديث بلدهم ويردّون حديث البلدان الأخرى رغم صحته قللنا أثر الإقليمية واضح لكنّه أتى بكلام عام محمله واضح، ولولا ذلك لما رحل العلماء إلى كلّ البلدان، فكلام وكيع وابن عيينة وابن مهدي هو من باب تفضيل حديث أهل بلد على أخرى عموماً لأنّ المدينة مثلاً لها خصائص كثرة الصحابة والعمل المتوارث

¹ - جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط: 1، 1414 هـ - 1994 م، ج1 ص330.

² - المصدر نفسه، ج1 ص330.

³ - تاريخ دمشق، ابن عساکر، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415 هـ - 1995 م ج32 ص154.

⁴ - ينظر: تدريب الراوي، السيوطي، ج1 ص350-351.

⁵ - الكفاية، الخطيب البغدادي، ص: 133.

⁶ - شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، ج1 ص372.

⁷ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج2 ص30.

⁸ - ينظر: إشكالات التعامل مع السنّة، العلواني، ص: 354.

⁹ - الجامع لأخلاق الراوي، الخطيب البغدادي، 299/2.

¹⁰ - التمهيد، ابن عبد البر، 79/1.

¹¹ - جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، 1098/2.

¹² - التمهيد، ابن عبد البر، 81/1.

وغيرها من الخصائص التي تجعل منها المدرسة المقدّمة على غيرها في الحديث وهكذا، أي أنّ كلام العلماء جاء بوصف لواقع حديثي وليس تفضيلاً من باب الإقليميّة، وأمّا كلام الزّهرري فقد ذكره ابن عبد البر ضمن كلام الأقران بعضهم في بعض وهم من نقص طبيعة البشر ولم يتأثر به العلماء قط لما علموا مخرجه، ومادام لا أثر له فلا قيمة علميّة ترجى من ذكره إلا التّشغيب فقط. بل المعروف عن محدّثين أنّهم يذكرون الحكم ولو كان في أقرب النّاس إليهم، مثاله: سئل عليّ بن المدينيّ عن أبيه فقال: أسألوا غيري فقال سألتك فأطرق ثمّ رفع رأسه وقال: هذا هو الدّين أبي ضعيف.¹

5-العاطفة: ذكر الدّكتور² كعاداته بعض الأحداث الخاصّة ليدلّل على عموم هذا الوصف؛ منها: ما قاله ابن أبي أويس: «سئل مالك متى سمعت من أيّوب السّخّتيانيّ فقال حجّ حجّتين فكنت أرمقه ولا أسمع منه غير أنّه كان إذا ذكر النّبي ﷺ بكى حتّى أرحمه فلمّا رأيت منه ما رأيت وإجلاله للنّبي ﷺ كتبت عنه»³ وذكر طعن الإمام مالك في محمّد بن إسحاق وطعنه في سعد بن إبراهيم. وطعن التّسائي في أحمد بن صالح المصري.

-مناقشة الدّكتور: أمّا عاطفة الإمام مالك مع أيّوب السّخّتيانيّ فليست كما قال بل الرّواية تصرّح أنّ الإمام مالكا كان يتابعه في الحج مرتين بعد أن اشتهر أمره بالتّحديث فعمل مالك على التّأكد من صلاحه وعلامته البكاء عند ذكر النّبي ﷺ، فالإمام مالك كان يعلم عن أيّوب كلّ شيء لأنّ الإمام مالكا كان معروف بالتّفتيش الجيد عن الرّواة وحالهم⁴ ولأنّه ثبت عن الإمام مالك أنّ العاطفة لا تعمل فيه عملها، قال الإمام مالك: «عطاف محدّث؟ قلت: نعم. فأعظم ذلك إعظاما شديدا، ثمّ قال: لقد أدركت أناسا ثقات محدّثون، ما يؤخذ

كلّهم خير من عطاف، ما كتبت عن أحد منهم وإنما يكتب العلم عن قوم قد حوى فيهم العلم مثل عبّيد الله بن عمر وأشباهه.»⁵ وقال أيضا: «لقد أدركت بهذا البلد يعني المدينة مشيخة لهم فضل وصلاح وعبادة محدّثون ما سمعت من واحد منهم حديثا قطّ، قيل: ولم يا أبا عبد الله؟ قال: لم يكونوا يعرفون ما محدّثون»⁶

أمّا طعن الإمام مالك في ابن إسحاق فله عدّة تحليلات:

- 1-عدم ثبوت الخبر: قال البخاري: «والذي يذكر عن مالك في ابن إسحاق لا يكاد يبين، وكان إسماعيل بن أبي أويس من اتبع من رأينا لمالك، أخرج إليّ كتب ابن إسحاق عن أبيه في المغازي وغيرها فانتخبت منها كثيرا... ولو صحّ عن مالك تناوله من ابن إسحاق فلربما تكلم الإنسان فيرمي صاحبه بشيء واحد ولا يهتم في الأمور كلّها.»⁷
- 2-لا يعرف الإمام مالك ابن إسحاق: قال ابن المديني: «مالك لم يجالس ولم يعرفه.»⁸

¹ - المبروحين، ابن حبان، 15/2.

² - ينظر: إشكالات التّعامل مع السّنّة، العلواني، ص: 354-355.

³ - التّمهيد، ابن عبد البر، 340/1.

⁴ - قال سفيان بن عيينة: «ما كان أشدّ انتقاد مالك للرجال وأعلمه بشأهم» تهذيب الكمال، المزي، 111/27.

⁵ - تهذيب الكمال، المزي، 140/20.

⁶ - الجامع لأخلاق الرّواي و آداب السّماع، الخطيب البغدادي، 139/1.

⁷ - تهذيب الكمال، المزي، 416-417/24.

⁸ - تهذيب الكمال، المزي، 420/24.

- 3- قال الإمام ذلك فيه لبدعة القدر: قال أبو زرعة الدمشقي: «وقد ذكرت دحيما قول مالك، يعني فيه، فرأى أن ذلك ليس للحديث إنما هو لأنه اتهمه بالقدر.»، قال إبراهيم الحربي: «مصعب، قال: كانوا يطعنون عليه بشيء من غير جنس الحديث»¹.
- 4- تشبيهه بالدجال لأنه أُخرج من المدينة: وما ابن إسحاق إنما هو دجال من الدجاجلة، نحن أخرجناه من المدينة؛ يشير - والله أعلم - إلى أن الدجال لا يدخل المدينة.²
- 5- تفسير آخر: قال ابن حبان: «وأما مالك فإنه كان ذلك منه مرة واحدة ثم عاد له إلى ما يجب وذلك أنه لم يكن بالحجاز أحد أعلم بأنساب الناس وأيامهم من محمد بن إسحاق وكان يزعم أن مالكا من موالي ذي أصبح وكان مالك يزعم أنه من أنفسهم فوق بينهما لهذا مفاوضة فلما صنف مالك الموطأ قال بن إسحاق اتبوني به فإنني بيطاره فنقل ذلك إلى مالك فقال هذا دجال من الدجاجلة يروي عن اليهود وكان بينهم ما يكون بين الناس حتى عزم محمد بن إسحاق على الخروج إلى العراق فتصالحا حينئذ فأعطاه مالك عند الوداع خمسين دينارا نصف ثمرته تلك السنة ولم يكن يقدح فيه مالك من أجل الحديث إنما كان ينكر عليه تتبعه غزوات النبي ﷺ عن أولاد اليهود الذين أسلموا وحفظوا قصة خيبر وقريظة والتضير وما أشبهها من الغزوات عن أسلافهم وكان بن إسحاق يتتبع هذا عنهم ليعلم من غير أن يحتج بهم وكان مالك لا يرى الرواية إلا عن متقن صدوق فاضل يحسن ما يروي ويدري ما يحدث»³.

تجريح علماء آخرين ابن إسحاق.

- عدم الاحتجاج به: قال الخطيب: «قال: وقد أمسك عن الاحتجاج بروايات ابن إسحاق غير واحد من العلماء لأسباب منها: أنه كان يتشيع، وينسب إلى القدر، ويدلس في حديثه. فأما الصدوق فليس بمدفوع عنه.»⁴
- قال محمد بن عبد الله بن نمير: «إذا حدث عن من سمع منه من المعروفين فهو حسن الحديث صدوق، وإنما أي من أنه يحدث عن المجهولين أحاديث باطلة.»⁵ وقد قال الإمام أحمد فيه أقوالاً⁶:
- كان رجل يشتهي الحديث فيأخذ كتب الناس فيضعها في كتبه.
- كان ابن إسحاق يدلس إلا أن كتاب إبراهيم بن سعد إذا كان سماع قال: حدثني، وإذا لم يكن قال: قال.
- قدم محمد بن إسحاق إلى بغداد فكان لا يبالي عن من يحكي، عن الكلبي وغيره.
- ابن إسحاق ليس بحجة.
- لم يكن يحتج به في السنن.

¹ - تهذيب الكمال، المزي، 420/24.

² - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أحمد بن محمد بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر بيروت لبنان، 48-277.

³ - الثقات، ابن حبان، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بجيدر آباد الدكن الهند، ط: 1، 1393 هـ / 1973م، 383/7.

⁴ - تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، تحقيق: د. بشار عواد، الناشر: دار الغرب الإسلامي بيروت، ط: 1، 1422هـ - 2002م، 7/2.

⁵ - تهذيب الكمال، المزي، 419/24.

⁶ - تهذيب الكمال، المزي، 422-421/24.

- وقال أيوب بن إسحاق بن سافري: سألت أحمد بن حنبل، فقلت: يا أبا عبد الله بن إسحاق إذا تفرّد بحديث تقبله؟ قال: لا، والله إنّي رأيته يحدث عن جماعة بالحديث الواحد، ولا يفصل كلام ذا من ذا.
أقوال يحيى بن معين¹:

- ليس به بأس.

- ليس بذلك، ضعيف.

- محمد بن إسحاق عندي سقيم ليس بالقوي.

- محمد بن إسحاق ثقة، وليس بحجة.

و أختتم بملخص للإمام الذهبي: «لسنا ندعي في أئمة الجرح، والتعديل العصمة من الغلط النادر، ولا من الكلام بنفس حادّ فيمن بينهم، وبينه شحنة، وإحنة، وقد علم أنّ كثيرا من كلام الأقران بعضهم في بعض مُهدر لا عبرة به، ولا سيّما إذا، وثق الرجل جماعة يلوح على قولهم الإنصاف، وهذان الرجلان كلّ منهما قد نال من صاحبه لكن أثر كلام مالك في محمد بعض اللين، ولم يؤثر كلام محمد فيه، ولا ذرة، وارتفع مالك، وصار كالنجم فله ارتفاع بحسبه، ولا سيّما في السير، وأمّا في أحاديث الأحكام فيحطّ حديثه فيها عن رتبة الصّحة إلى رتبة الحسن لا فيما شدّ فيه فإنّه يُعدّ منكرا. هذا الذي عندي في حاله، والله أعلم.»²

هذه جملة تحليلات لقول الإمام مالك فيه وليس كما حملها الدكتور وكان عليه أن يأتي بكلّ الاحتمالات ويحلّلها ويفنّدها حتّى يصفو له ما استنتج، أمّا أن يحملها على ما يريد فقط فليس منهجا علميّا ثمّ ينقل أقوال من وثقه ليوهم أنّ الرجل ثقة ولا ينقل كلام من جرّحه من الكبار ليبين شذوذ قول الإمام مالك فيه، ولم يذكر أنّه كان على بدعة القدر وبغض الإمام مالك للقدريّة حيث قال الإمام مالك: «لا يصلى خلف القدرية ولا يحمل عنهم الحديث»³.

أمّا أحمد بن صالح المصري لم يضعفه النسائي استقلالا بل نقل ذلك عن ابن معين: «ذكر النسائي أحمد بن صالح، فرماه وأساء الثناء عليه، وقال: حدّثنا معاوية بن صالح، قال: سمعت يحيى بن معين يقول: أحمد بن صالح كذاب يتفلسف.»⁴ لكن هذا الثقل لم لم يثبت عند غير النسائي لذلك قال ابن حبان: «وكان أحمد هذا في الحديث وحفظه ومعرفة التاريخ وأسباب المحدثين عند أهل مصر كأحمد بن حنبل عند أصحابنا بالعراق ولكنّه كان صلفا تياها لا يكاد يعرف أقدار من يختلف إليه فكان يحسد على ذلك والذي روى معاوية بن صالح الأشعري عن يحيى بن معين أنّ أحمد بن صالح كذاب فإنّ ذاك أحمد بن صالح الشّوموي شيخ كان بمكة يضع الحديث»⁵ فتجريح النسائي منطلقه ليس شخصيّا بل نقل لكلام غيره، فلو بذل الدكتور مجهودا قبل أن يتهم علماء الإسلام لعلم أنّ العلماء في أغلب الأحيان أرفع من هذه السّفاسف وإن كانوا بشرا غير معصومين.

¹ - تهذيب الكمال، المزي، 424-423/24.

² - سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: 3، 1405 هـ / 1985 م، 41-40/7.

³ - توثيق السنّة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته، رفعت بن فوزي عبد المطلب، الناشر: مكتبة الخانجي بمصر، ط: 1، ص: 148.

⁴ - تاريخ ابن يونس المصري، عبد الرحمن بن أحمد، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1421 هـ، 13/1.

⁵ - الثّقات، ابن حبان، مصدر سابق، 26/8.

6-التقليد: أصل كلام الدكتور هو تعليق على قصة نذكرها ثم ننقل كلام الدكتور عليها ثم نناقشه في كلامه. قال علي بن المديني: «كانوا يقولون أنّ يحيى بن سعيد كان يتكلم في روح بن عبادة. قال: علي: فإني لعند يحيى بن سعيد يوما إذ جاءه روح بن عبادة فسأله عن شيء من حديث أشعث فلمّا قام قلت ليحيى بن سعيد: أما تعرف هذا؟ قال: لا، (يعني) أنّه لم يعرفه يحيى باسمه - قلت: هذا روح بن عبادة. قال: هذا روح ما زلت أعرفه يطلب الحديث ويكتبه! قال علي: ولقد كان عبد الرحمن بن مهدي يطعن على روح بن عبادة وينكر عليه أحاديث ابن أبي ذئب عن الزهريّ مسائل كانت عنده. قال علي: فلما قدمت على معن بن عيسى بالمدينة سألته أن يخرجها إليّ، يعني: أحاديث ابن أبي ذئب عن الزهريّ هذه المسائل فقال لي معن: وما تصنع بها هي عند بصري لكم كان عندنا ها هنا حين قرأ علينا ابن أبي ذئب هذا الكتاب، قال علي: فأتيت عبد الرحمن بن مهدي فأخبرته فأحسبه قال: استحلّه لي.¹» في هذه القصة عدة أمور:

- يحيى بن سعيد كان يتكلم في روح بن عبادة.

- لا يعرف يحيى بن سعيد روح بوجهه.

- يقرّ يحيى بن سعيد لروح بطلب الحديث وكتابته

- كان عبد الرحمن بن مهدي ينكر على روح أحاديث في المسائل عن ابن أبي ذئب عن الزهري.

- تراجع ابن مهدي لما ثبت عنده أنّ روحا سمع المسائل التي أنكرها عليه وطلب من علي التوسط للعفو عنه.

وقال الدكتور: «قلّد عدد من نقاد الرواة زملاءهم في أحوال من جهلوا حاله من الرجال، ثمّ إنّ بعضهم تراجعوا بعد أن قدّر لهم معرفة بعد من تكلموا فيهم: فشيخ النقاد يحيى بن سعيد كان يقلّد غيره في ذلك روح بن عبادة، بينما هو ثقة عنده دون معرفة اسمه بالتّمام فصار الشّخص الواحد اثنين... فتأمل.

وها هو رأس النّقاد عبد الرحمن بن مهدي يظنّ تقليدا أنّ رواية روح لمسائل ابن أبي ذئب هي من الكذب حتّى عرف أنّه سمعها فعلا²»

مناقشة الدكتور: من سياق قصة ابن المديني أنّه أراد أن ينفي وجود كلام يحيى بن سعيد في روح بن عبادة لأنّه لا يعرفه أصلا بل الصّورة الذهنيّة عند يحيى بن سعيد أنّ هذا الشّخص معروف بالطلب لكن ليس عنده اسمه، ويعزّو هذا التفسير ما ثبت عن ابن معين، قيل: «ليحيى زعموا أنّ يحيى القطان كان يتكلم فيه فقال باطل ما تكلم يحيى القطان فيه بشيء هو صدوق³» على سبيل فرض ثبوت كلام يحيى بن سعيد في روح فلا يفهم من كلام يحيى بن سعيد أنّه كان يقلّد أحدا في حكمه على روح بن عبادة بل كان لا يرضاه لثبوت أخطاء عنه وكان يحيى معروفا بتعنّته، فقد قال الإمام أحمد: «كانوا يقولون: إن روحا لا يعرف يعني

¹ - تهذيب الكمال، المزي، 242/9-243.

² - إشكالات التعامل مع السنّة، العلواني، ص: 356.

³ - تهذيب التّهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، النّاشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط: 1، 1326هـ، 293/3.

في الحديث... روح لم يكن به بأس، لم يكن متهمًا بشيء من هذا، وكان جرى ذكر الكذب.¹ فلم يكن روح من درجة الأئمة، لكن الشخص الذي يعرفه بصورته يعرفه بكثرة الطلب والكتابة.

أما عبد الرحمن بن مهدي فقد ثبت عنده أن سماع روح كتاب ابن أبي ذئب فيه إشكال، قال الإمام أحمد: «سمعت عبد الوهاب الخفاف قال: استعار مني روح كتاب ابن أبي ذئب فلم يردّه علي». قال الإمام أحمد: «فذكرت ذلك لروح. فقال: بلى، قد بعثت به مع أخيه، أو ابن أخيه.»² فلما ثبت عنده أنه سمع مسائل ابن أبي ذئب تراجع عن قوله، وهذا إنصاف ورجوع للحق، لكن لعل روح بن عباد نقل المسائل من كتاب الخفاف ثم سمعها عند ذهابه للمدينة.

7- المذهبية والكلامية. قال الدكتور: "الاختلاف في المذاهب الفقهية لا علاقة له بقبول أو ردّ الرواية إذا لم يكن في الروايات المردودة ما فيه دعوة للمذهب الفقهي، لكن الذي حدث أن الاختلاف في الرأي كان مؤثرا في الحكم على الراوي، ترك أبو حنيفة الرواية عن عطاء لافتائه بالمتعة، وترك جرير الرواية عن ابن جريح، لأنه كان يرى المتعة..."³ وضرب عدّة أمثلة

مناقشة الدكتور: الحقيقة أن التّرك ليس دوما ترك الرواية بل نوع من التّأديب لمن تلبّس ببدعة في نظر التّارك، كما ترك الإمام أحمد الإمام علي بن المديني وكما ترك الإمامان أبو حاتم وأبوزرعة الإمام البخاري، وقد قال الإمام أبو حنيفة: «ما رأيت فيمن لقيت أفضل من عطاء بن أبي رباح»⁴ هذا يردّ تمثيل الدكتور بترك أبي حنيفة لعطاء، وبخصوص المبتدعة فعلماء الحديث لا يجعلون مجرد البدعة سببا لرد الحديث بل هم أرفع من أن يقعوا في هذا المستنقع، والرّاجح فيها أن أهل البدعة يُحتاط منهم، وتدرس حياتهم فإذا تأكد الباحث أنهم صادقون مالت النفس إلى الأخذ عنهم، لأنّ الاتصاف بالبدعة ليس قادحا لذاته بل يخشى منه وإن لم يجدوا للتعليل إلا البدعة ذكروها وغلب الظنّ عليهم إنّها هي مدخل البلية، أما أن يردّوا حديث من رمي ببدعة؛ سواء كان داعية أم لا؛ مع ثبوت صدقه وحفظه؛ فهذا ليس عمل المحدثين المتقدمين، ويُفسر التّكثير على المبتدعة والتّحذير منهم، بأنّه خشية انتشار بدعتهم ورواجها، قال الإمام مسلم: «وأن يتقي منها من كان عن أهل التّهم والمعاذين من أهل البدع»⁵، فهذا كلام دقيق من الإمام مسلم يُبيّن فيه قضية مهمة جدا، وهي أنّه يُردّ خبر المعاند أي: الذي أقيمت عليه الحجة ولم يرجع، أمّا المتأول ولم يُبيّن له فلا حرج من قبول روايته.

ولا يردّ المبتدع مطلقا بل إذا استحلّ الكذب في الرواية أو الشّهادة نصرة لمذهبه أو لغيره ممّن هو متابع له، ما اجتمعت فيهم شروط باقي الرواة، ونسب للشافعي وأبي يوسف⁶ قال أبو علي الغساني: «وطائفة جنحت إلى مذاهب من الأهواء غير غالية ولا داعية وصح حديثها وثبت صدقها وقلّ وهمها، فهذه الطبقة احتمل أهل الحديث الرواية عنهم... أمّا الثلاثة المتروكة فقد أسقطهم

¹ - موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله، جمع وترتيب: السّيد أبو المعاطي التّوري - أحمد عبد الزّزاق عيد - محمود محمد خليل، دار النشر: عالم الكتب، ط: 1، 1417 هـ / 1997 م، 380/1-381.

² - موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله، جمع وترتيب: السّيد أبو المعاطي التّوري - أحمد عبد الزّزاق عيد - محمود محمد خليل، دار النشر: عالم الكتب، ط: 1، 1417 هـ / 1997 م، 380/1.

³ - إشكالات التعامل مع السنّة، العلواني، ص: 356-357.

⁴ - تهذيب الكمال، المزي، 79/20.

⁵ - مقدمة صحيح مسلم، ج1 ص8.

⁶ - ينظر: فتح المغيب، السّخاوي، ج2 ص64-65.

أهل المعرفة منها... طائفة غلت في البدعة ودعت إليها وحرفت الروايات وزادت فيها ليحتجوا بها»¹، وسئل الإمام أحمد من قبل المروزي فقال: «قلت: جابر الجعفي قال لي: يرى التشيع قلت: يتهم في حديثه بالكذب، فقال لي: من طعن فيه فإنما يطعن بما يخاف من الكذب، قلت: الكذب. فقال: إي والله؛ وذلك في حديثه بين؛ إذا نظرت إليها»². أمّا ما ذكره الدكتور من ندم المحدثين عن ماضيهم والأمثلة التي ذكرها وخاصة سفيان الثوري هو من باب الخوف من المسؤولية، كما قال الإمام مالك: «وددت أيّ ضريت بكلّ مسألة تكلمت بها سوطاً»³ والحقيقة أنّ الدكتور استفاد من الخطيب النقل ولم يذكر كيف حمل الخطيب هذه الروايات وغيرها التي استشكلها أهل العلم بل اقتطع الدكتور النقل حتّى أنّ القارئ لا يكاد يفهم، فقد عنون الخطيب البغدادي "ذكر أخبار ربّما أشكلت على سامعيها، وبيان الإشكال الواقع في وجوهها ومعانيها"، وذكر تحته مجموعة من النقولات عن العلماء منهم الإمام سفيان الثوري قوله: «أرى كلّ شيء من أنواع الخير ينقص، وهذا الحديث إلى زيادة. فأظنّ أنّه لو كان من أسباب الخير لنقص أيضاً» قال الخطيب مفسراً كلام الإمام الثوري: إنّ الثوري عنى بقوله الذي تقدّم ذكرنا له، غرائب الأحاديث ومناكيرها، دون معروفها ومشهورها. لأنّ الأخبار الشاذّة والأحاديث المنكرة أكثر من أن تُحصى. فرأى الثوري أن لا خير فيها، إذ رواية الثقات بخلافها، وعمل الفقهاء على ضدها. وقد ورد عن جماعة من العلماء، سوى الثوري، كراهة الاشتغال بها، وذهاب الأوقات في طلبها... وليس يجوز الظنّ بالثوري أنّه قصد بقوله الذي ذكرناه، صحاح الأحاديث، ومعروف السنن. وكيف يجوز ذلك وهو القائل: «أكثرنا من الأحاديث، فإنّها سلاح» ويقول أيضاً: «ينبغي للرجل أن يُكره ولده على طلب الحديث. يقول: فإنّه مسئول عنه». وقال الثوري أيضاً: «ما أعلم شيئاً يُطلب به الله عزّ وجلّ هو أفضل من الحديث، فقال له إنسان: إنهم يطلبونه بغير نيّة؟ قال: طلبهم له نيّة». وقال أيضاً: «لا نعلم شيئاً من الأعمال أفضل من طلب العلم والحديث، لمن حسنت فيه نيّة»⁴ وعمّم وعمّم هذا الشرح والبيان على الأمثلة التي ذكرها لتجد الجواب.

8- التلاعب بالجرح والتعديل: قال الدكتور: "الكلام في الجرح والتعديل يقتضي الأمانة والتجرد، لا المزاج الشخصي، لكن الحادث كان غير ذلك، روى الشافعي يقول: قال سفيان الثوري لشعبة: لئن تكلمت في جابر الجعفي، لا تكلمن فيك!"⁵ مناقشة الدكتور: وصف الدكتور بعنوانه هذا أنّ المحدثين يتلاعبون حسب أمزجتهم، واستدل بقول الإمام الثوري السابق، والحقيقة أنّ الثوري قاله توثيقاً لجابر فيما يرى أنّه ثقة أي لأن تكلمت يا شعبة في جابر هذا الثقة فأنت مثله لا بد أن يُتكلم فيك، أي أنّه ثقة مثلك إن قبلت التكلّم فيه فاقبل التكلّم في شخصك. لكن الذي حير غير المتخصصين في الحديث عدم فهم كلام النقاد وأي

¹ - ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم، للتوحي، ج1 ص28.

² - العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، رواية المروزي، ص: 190.

³ - ترتيب المدارك وتقريب المسالك، أبو الفضل القاضي عياض، تحقيق: ابن تاويت الطنجي وغيره، الناشر: مطبعة فضالة - المحمدية، المغرب، ط: 1، 188/1.

⁴ - شرف أصحاب الحديث، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمد سعيد خطي اوغلي، الناشر: دار إحياء السنّة النبويّة - أنقرة، ص: 123-127.

⁵ - إشكالات التعامل مع السنّة، العلواني، ص: 357-358.

الحامل يُحمل. و هاهو شعبة يقول فيه: « تنظرون إلى هؤلاء المجانين الذين يقعون في جابر، هل جاءكم من أحد لم يلقيه؟.. وقال ابن عليّة عن شعبة: إنّ جابرا لم يكن يكذب. وقال شعبة: كان جابر إذا قال: حدّثنا أو سمعت. فهو من أوثق الناس»¹.

خاتمة:

بعد عرض رأي الدكتور طه جابر العلواني في علم الجرح والتعديل خلصنا إلى ما يأتي:

- أنّ علم الجرح والتعديل علم اجتهادي يعتريه الاختلاف، وله مراحل نشوء وتطور وكلّ مرحلة لها خصائصها .
- هناك مرحلتان كبيرتان مرّت بهما رواية الحديث: مرحلة المتقدمين وهي مرحلة الرواية؛ ومرحلة المتأخرين وهي مرحلة ما بعد الرواية، وهما مرحلتان متكاملتان، ولكلّ مرحلة خصائصها وميزاتها، وليستا متباينتين.
- نتاج مرحلة الرواية هو علم الجرح والتعديل، ونتاج مرحلة ما بعد الرواية هو حماية كلام المزيّن حتى يصل سالما.
- علم الجرح والتعديل مُنهج ومقعد والطعون التي احتجّ بها الدكتور طه على عدم عملية الجرح والتعديل كانت محل مناقشته وهي:
- 1- اختلافهم في جرح وتعديل راوي، ليس كثيرا ويمكن الجمع بينها بأنّ الاجتهاد قد تغيّر أو طبيعة السؤال الذي عُرض على المزيّ غيرها من الأسباب أو الترجيح بينها أو التوقف وتركها كلّها.
- 2- التدليس والمدلسون ليس كثيرا وليس في درجة واحدة وليس في كلّ الروايات وهو وصف للراوي حتّى يُحتاط منه، وليس وصفا للمروي حتّى يُضعّف، وأنّ الكشف عنه سهل عند المحدثين، وأنّ تأثيره إذا تفرّد الراوي المدلس عن شيخه، وإذا ثبت ذلك فأقصى ما ينتج عنه أنّ السند فيه انقطاع و هو معمول به عند الفقهاء.
- 3- ظاهرة الكذب كانت قليلة ثمّ كثرت، وعرف المحدثين أنّ الكذّابين والمتهمين به لا يُشغّل بمروياتهم، وكشف حالهم سهل، وأنّ الفعل كذب يُطلق عند العرب على المخطئ في النقل وعلى المتعمّد وهو ما أوقع الدكتور في تفسيرات خاطئة.
- 4- الجهالة عند المحدثين لها حالات: يؤثّر فيها تلميذ الراوي، والزّمن الذي عاش فيه فليس القلم كمن عاش في مرحلة انتشار المدارس الحديثيّة، لذلك جاء كلام العلماء في شروط رفع الجهالة وكأنّه متباين ممّا دفع بالدكتور أن يقول بعدم علميّة الجرح والتعديل.
- 5- الإقليمية والعاطفة والمذهبيّة الكلاميّة كلّها أمور حدّر منها المحدثون أن تؤثر في حكمهم وغالبية الأحكام نجت منها وما وقع فيها نبه عليه العلماء وحفظوه كنماذج، وجعلها خارما لعلميّة الجرح والتعديل بُعد عن الإنصاف.
- 6- التقليد سمة كلّ العلماء عند الاقتناع برأي من سبقه أو عند عدم توفر معلومات كافية للاجتهاد وهذا ليس عيبا على المقلد، وعند التّراجع لزوال الأعداء أمر محمود، وهذا صنيع المحدثين.
- من الأسباب الحقيقيّة التي دفعت الدكتور للحكم على عدم علميّة الجرح والتعديل:

¹ - مختصر الكامل في الضعفاء، أحمد بن علي بن عبد القادر، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، الناشر: مكتبة السنّة - مصر / القاهرة، ط: 1، 1415هـ - 1994م، ص: 215.

- 1- عدم تخصص الدكتور طه في علوم الحديث جعله يخلط في كثير من قضاياها: منها نقل كلام الذهبي في رواة ما بعد عصر الرواية وإسقاطه على عصر الرواية وغيرها من الأمثلة.
 - 2- عدم استقراء كل الكلام في مسألة ما، مما جعل نتاجه أعرجا.
 - 3- الحكم المسبق وانتقاء أمثلة محتملة وكلمات مواتية لما يريد.
- ونوصي:** بدراسة أفكار بعض المسلمين الجادّين في نقد العلوم الإسلامية حتى نستفيد من صوابهم ونبيّن خطأهم.
- مراجعة بعض المسائل العلميّة في علوم الحديث التي قد يعتريها الخطأ.
- إعادة صياغة علوم الحديث بلغة العصر وتقريبه من الناس حتى يزول غموضه.
- استخراج علوم الحديث من تطبيقات نقاد عصر الرواية، لأنّ كتب المصطلح هي اختيارات مؤلفيها.

قائمة المصادر و المراجع:

- القرآن الكريم.
- إشكالات التعامل مع السنّة، د. طه جابر العلواني، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ط: 1، 1435هـ-2014م.
- الإجابة لما استدركت عائشة على الصحابة، الزركشي، تحقيق وتحرير: د. رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي القاهرة مصر، ط: 1، 1421 هـ - 2001 م.
- الاقتراح في بيان الاصطلاح، ابن دقيق العيد، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
- اختصار علوم الحديث، إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: 2،
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، عام النشر: 1387 هـ.
- تاريخ ابن يونس المصري، عبد الرحمن بن أحمد، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1421 هـ.
- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، تحقيق: د. بشار عواد، الناشر: دار الغرب الإسلامي بيروت، ط: 1، 1422 هـ - 2002 م.
- تاريخ دمشق، ابن عساكر، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415 هـ - 1995 م
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك، أبو الفضل القاضي عياض، تحقيق: ابن تاووت الطنجي وغيره، الناشر: مطبعة فضالة - المحمدية، المغرب، ط: 1.
- تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط: 1، 1326 هـ.
- توثيق السنّة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته، رفعت بن فوزي عبد المطلب، الناشر: مكتبة الخانجي بمصر، ط: 1.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد الزبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، الناشر دار الهداية، د ت.
- تدريب الراوي في شرح تقريب التواوي، السيوطي، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفارابي، دار طيبة.
- تذكرة الحفاظ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، دراسة وتحقيق: زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط، 1، 1419هـ-1998م.
- تهذيب الكمال، للمزي، تحقيق: د. بشار عواد، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: 1، 1400 - 1980م.
- الثقات، ابن حبان، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بميدان آباد الدكن الهند، ط: 1، 1393 هـ / 1973م.
- جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ، ابن الأثير، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، التتمة، تحقيق بشير عيون، الناشر: مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، ط: 1.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، 1403 هـ.

- الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، ط: 1، 1271 هـ 1952 م.
- جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط: 1، 1414 هـ - 1994 م.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.
- خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل، الشريف العوني، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط: 1، 1421 هـ.
- رسالة في فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار وحقيقة السنن، محمد بن إسحاق بن منده، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، دار المسلم - الرياض، ط: 1، 1414 هـ، ص: 68-80. وشرح نخبة الفكر، علي القاري، دار الأرقم، لبنان بيروت (د.ت).
- رسالة أبي داود لأهل مكة، أبو داود، محمد الصباغ، الناشر: دار العربية، بيروت لبنان.
- سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: 3، 1405 هـ / 1985 م.
- سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: 3، 1405 هـ / 1985 م.
- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مصطفى السباعي، الناشر: المكتب الإسلامي: دمشق - سوريا، بيروت - لبنان، ط: 3، 1402 هـ - 1982 م.
- سنن الترمذي - الجامع الكبير، محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي بيروت، سنة النشر: 1998 م.
- سنن الدارقطني، أبو الحسن الدارقطني البغدادي، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، الناشر: دار المعرفة - بيروت، 1386 - 1966. الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية - المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية.
- شرح علل الترمذي، ابن رجب، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن، ط: 1، 1407 هـ / 1987 م.
- شرف أصحاب الحديث، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمد سعيد خطي اوغلي، الناشر: دار إحياء السنة النبوية - أنقرة.
- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط: 1، 1422 هـ.
- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت، كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء و الصلاة عقبه.
- علم الجرح والتعديل، عبد المنعم السيد نجم، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: السنة الثانية عشرة - العدد الأول - محرم صفر ربيع أول 1400 هـ.
- علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع، محمد آل مطر الزهراني، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط: 1، 1417 هـ / 1996 م.
- العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل الرجال، رواية المروزي وغيره، صبحي السامرائي، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، ط: 1، 1409 هـ.
- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.
- فتح المغيث، السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة - مصر، ط: 1، 1424 هـ / 2003 م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر، الناشر: دار المعرفة بيروت، 1379 هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب.
- لسان العرب، ابن منظور الإفريقي، الناشر: دار صادر - بيروت - لبنان، ط: 3 - 1414 هـ.
- المستصفي من علم الأصول، أبو حامد الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، الناشر: دار الكتب العلمية، ط: 1، 1413 هـ - 1993 م.
- المعلم بشرح مسلم، محمد بن علي للمازري، تحقيق: محمد الشاذلي التيفر، الدار التونسية للنشر تونس 1987 م، الفقرة 4.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، التتوي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: 2، 1392 هـ.

- المجروحون من المحدثين، ابن حبان، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض السعودية، ط: 1، 1420 هـ - 2000م.
- مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، المحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية - الدار التمدجية، بيروت - صيدا، ط: 5، 1420 هـ / 1999م.
- معجم تصحيح لغة الإعلام العربي، عبد الهادي أبو طالب، دار ومكتبة الهلال.
- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر: 1399 هـ - 1979م.
- مقدمة ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، تحقيق: عبد اللطيف المميم - ماهر ياسين الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية، ط: 1، سنة النشر: 1423 هـ / 2002م.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، تحقيق: علي محمد البحاي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ط: 1، 1382 هـ / 1963 م.
- الموازنة بين المتقدمين و المتأخرين في تصحيح الحديث وتعليه، الدكتور حمزة المالبياري، مطبعة عين مليلة الجزائر، ط: 1.
- الموازنة بين المتقدمين و المتأخرين في تصحيح الحديث وتعليه، الدكتور حمزة المالبياري، مطبعة عين مليلة الجزائر، ط: 1.
- مختصر الكامل في الضعفاء، أحمد بن علي بن عبد القادر، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، الناشر: مكتبة السنة - مصر / القاهرة، ط: 1، 1415 هـ - 1994م.
- معرفة علوم الحديث، الحاكم، تحقيق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، ط: 2، 1397 هـ - 1977م.
- المراسيل، ابن أبي حاتم، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: 1، 1397 هـ.
- موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلمه، جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي الثوري أحمد عبد الرزاق عيد - محمود محمد خليل، دار النشر: عالم الكتب، ط: 1، 1417 هـ / 1997 م.
- نصب الزاية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الأملعي في تخريج الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي، صححه ووضع الحاشية: عبد العزيز الديوبندي، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: مؤسسة الزيان للطباعة والنشر - بيروت - لبنان، ودار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة - السعودية، ط: 1، 1418 هـ / 1997م.
- التكت على كتاب ابن الصلاح، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط: 1، 1404 هـ / 1984م.
- التهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، 1399 هـ - 1979م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أحمد بن محمد بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر بيروت لبنان.